E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/AC.51/1997/L.4/Add.5
1 July 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة السابعة والثلاثون
٩ حزيران/يونيه - ٣ تموز/يوليه ١٩٩٧
البند ٨ من جدول الأعمال

مشروع تقرير

المقرر: السيدة شارون برينن ـ هيلوك (جزر البهاما)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٩-١٩٩٩ (البند ٤ (أ))

الباب ٣ ـ عمليات حفظ السلام والبعثات الخاصة

١ - نظرت اللجنة، في جلستيها ١١ و ١٢ المعقودتين في ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧، في الباب ٣، عمليات حفظ السلام والبعثات الخاصة، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٩-١٩٨٩.

المناقشة

٢ - أكد بعض الوفود من جديد أن صون السلام والأمن الدوليين يمثل إحدى الأولويات العليا للمنظمة، كما ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة والخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٩-٢٠٠١. وأيدت تلك الوفود أنشطة عمليات حفظ السلام والبعثات الخاصة لأنها تساعد على صون السلم. وأكد بعض الوفود من جديد أنه ينبغي ممارسة الدبلوماسية الوقائية قبل بدء عمليات حفظ السلام؛ وأن التنسيق بين إدارة عمليات حفظ السلام والإدارات الأخرى ذات الصلة في الاضطلاع بعمليات حفظ السلام أمر أساسي ينبغي أن يولى أهمية كبرى. وشددت وفود أخرى على أن الأنشطة المتصلة بعمليات حفظ السلام ينبغي ألا تكون على حساب الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها المنظمة.

٣ - ورحب بعض الوفود بالتفاصيل الواردة في عرض أنشطة الباب واحتياجاته من الموارد وأشار إلى أن الملزمة تعكس مدى تعقيد الأنشطة. وارتأت وفود عديدة أن المقترحات الواردة في إطار إدارة عمليات حفظ السلام لا تعكس مجموع الموارد التي تحتاجها الإدارة. ورأت نفس الوفود أن الموارد المطلوبة للإدارة غير كافية وأن الإدارة لا يمكنها أن تعتمد على استمرار رصد الأموال من خارج الميزانية العادية. وأشارت وفود أخرى إلى عدم التوزان بين عدد الموظفين الممولين من الميزانية العادية، حساب الدعم لعمليات حفظ السلام، والموظفين الذين تقدمهم الحكومات على أساس عدم السداد. وشدد بعض الوفود على ضرورة أن تتوفر للإدارة الوسائل الكافية لكي تضطلع بمهامها؛ ولاحظوا مع الأسف التخفيض المقترح في الوظائف المقررة الميزانية العادية والمتصلة بمستودع الأمم المتحدة للإمدادات ببيزا. وطلب بعض الوفود توضيحات فيما يتعلق بطرائق تمويل قاعدة برينديزي وطرائق نقل أنشطة مستودع بيزا إلى قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات ببريندیزي. ورأى بعض الوفود أن تخفيض الوظائف يتنافى مع الأهمية المولاة لصون السلم والأمن. وأشار أحد الوفود مع الامتنان إلى أن الإدارة سوف تعمل مع البعثات الميدانية؛ في حين شددت بضعة وفود على أهمية أنشطة وحدة الدروس المستفادة.

٤ - وأعرب بعض الوفود عن القلق إزاء استمرار الأزمة المالية التي تؤثر في جملة أمور على تسديد المبالغ للبلدان المساهمة بقوات وبمعدات مملوكة للوحدات. وفي هذا الصدد، رأت نفس الوفود أن التخطيط الفعال والميزنة والترتيبات الإدارية المناسبة لعمليات حفظ السلام تعد ضرورية. ووجه بعض الوفود الانتباه الى التسوية السريعة لاستحقاقات الوفاة والعجز.

٥ - وفيما يتعلق بالموارد المطلوبة لخدمات الخبراء الاستشاريين اللازمة للاضطلاع بدراسة لاستخلاص الدروس من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة دمج القوات المسلحة، التي نفذتها بعثات حفظ السلام السابقة والحالية، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه ينبغي بذل الجهود من أجل استخدام الخبرات المتوفرة بالفعل داخل المنظمة، وخاصة في معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح أو في سياق تحليل نتائج برامج نزع السلاح، التي يرد وصف أنشطتها في الباب ٢، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

٦ - وفيما يتعلق بالموظفين المقدمين بلا مقابل، رأى عدد من الوفود أنه ينبغي أن تكون إدارة عمليات حفظ السلام قادرة على الاضطلاع ببرنامج عملها دون حاجة إلى اللجوء إلى الموظفين المقدمين بلا مقابل. وأعرب بعض الوفود عن القلق إزاء كثرة عدد الموظفين المقدمين بلا مقابل في الإدارة من ناحية، وعدم رغبة بعض الدول الأعضاء، من ناحية أخرى، في توفير الموارد اللازمة للاضطلاع بأنشطة البرنامج وفقا لأحكام الميثاق وتعيين الموظفين وفقا للنظامين الأساسي والإداري للموظفين. ورأت نفس الوفود أن توفير الموظفين بلا مقابل من شأنه أن يعرض تنفيذ الأنشطة الصادرة بها ولايات للخطر. علاوة على ذلك، فإن هذا الترتيب مخصص ولا يمكن بالتالي التكهن به والاعتماد عليه. وأكدت هذه الوفود أنه كان يتعين على الأمين العام أن يدرج، ضمن احتياجات الإدارة من الوظائف، جميع الوظائف التي يرى أنها ضرورية للاضطلاع بالمهام اللازمة لتنفيذ برنامج عملها والتي يضطلع بها حاليا موظفون مقدمون بلا مقابل. وطلبوا

عرض نتائج الاستعراض الداخلي للموارد المطلوبة للإدارة، الذي أجرته الأمانة العامة، والذي قدم وصفه اللجنة على الدول الأعضاء لكي تنظر فيه. وأعربت وفود أخرى عن تقديرها للإسهام القيم للموظفين المقدمين بلا مقابل في عمل المنظمة.

٧ - وكرر العديد من الوفود تأكيد أنه ينبغي ألا تفسر هذه الحالة بأية حال من الأحوال على أنها ممارسة عادية تحل الدول الأعضاء من واجب الاضطلاع بمسؤولياتها بموجب الميثاق أو من إعادة تأكيد المبدأ القاضي بأن توفر الدول الأعضاء، جماعيا، كل الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج والأنشطة الصادرة بها ولايات من قبل موظفين يعينون وفقا للنظامين الأساسي والإداري للموظفين عملا بالمادتين ١٠٠ و ١٠١ من الميثاق.

٨ - ولاحظ بعض الوفود مع القلق تخفيضات الوظائف المقترحة في عمليات هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وعمليات حفظ السلام بصفة عامة ورأوا أنه قد يكون لهذه التخفيضات تأثير سلبي على برنامج عمل بعثات حفظ السلام تلك. وشككت بعض الوفود في الحاجة الى تخصيص هذه الأعداد الكبيرة من موظفي الدعم المدنيين في حين أن أغلبية المراقبين التابعين لهيئة مراقبة الهدنة ملحقين بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء تعزيز عمليات حفظ سلام أخرى بإنشاء وظائف جديدة دون تحديد الولاية التشريعية التي تبرر ذلك. وأيدت وفود أخرى المقترح المتعلق بفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان. وذكّر بعض الوفود برغبة الجمعية العامة الصريحة في تبسيط هيئة مراقبة الهدنة بعد التشاور مع الأطراف المعنية.

٩ - وأعرب بعض الوفود عن الأسف لأنه لم ترصد في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ موارد للبعثات الخاصة المتصلة بالمساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية. ورأت تلك الوفود أنه كان يتعين على الأمين العام أن يرصد في الميزانية البرنامجية المقترحة مبلغا ماليا للبعثات المخصصة غير المتوقعة، بمستوى يتناسب مع احتياجات تلك البعثات في السنوات الأخيرة. فعدم توفر الموارد من ذلك القبيل لا يتيح للمنظمة إمكانية الاستجابة ورد الفعل في مناطق النزاع المحتمل. ورأت نفس الوفود أن البعثات الخاصة جزء أساسي في تحقيق هدف المنظمة المتمثل في تعزيز السلم والأمن وأن التخفيض المقترح سيؤثر على قدرة المنظمة على تعزيز السلم والأمن. واقترح أحد الوفود تخصيص احتياطي تشغيلي لهذه الأنشطة.

١٠ - وأعرب عدد من الوفود عن القلق لأن الاعتمادات المرصودة لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا لا تغطي كامل فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وأشارت تلك الوفود إلى توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في ذلك الصدد وأعربت عن موافقتها التامة على توقع اللجنة الاستشارية أن ترصد في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ اعتمادات لتمويل البعثة لفترة سنتين كاملة، آخذة في اعتبارها أن من المحتمل أن تستمر البعثة حتى عام ٢٠٠٠. ورأت نفس الوفود أنه عندما

سوف تكون هناك حاجة الى الموارد، فإنه قد لا يتوفر للبعثة ما يكفي من الموارد في الوقت المناسب. ورأى وفد آخر أنه توجد ولاية كافية لكي يطلب الأمين العام موارد تتصل بأنشطة بعثة التحقق في غواتيمالا بعد انتهاء ولايتها الحالية.

النتائج والتوصيات

١١ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٣، عمليات حفظ السلام والبعثات الخاصة، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، رهنا بالتغييرات التالية:

(أ) يكون نص الفقرة ٣-١٠ كما يلي:

"ويجب على الإدارة أن تحتفظ بقدرة على الاضطلاع بالمهام المنوطة بها بفعالية، على النحو المطلوب منها وفقا لميثاق الأمم المتحدة وأن تضع في الاعتبار المساهمة الهامة التي يمكن أن تقدمها في حفظ السلام الترتيبات والوكالات الإقليمية، كل في حدود ولايته ونطاقه وتكوينه، وفقا للفصل الثامن من الميثاق"؛

(ب) فيما يتعلق بالفقرة ٣-١٩، أوصت اللجنة بأن تستعين الأمانة العامة في المقام الأول، بالدراسات الموجودة، ولا سيما الدراسات الصادرة عن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، قبل أن تطلب إجراء دراسات جديدة داخل منظومة الأمم المتحدة، وبأن تستخدم خدمات الخبراء الاستشاريين المتخصصة، عند الاقتضاء، كملاذ أخير. وأوصت اللجنة أيضا بإلغاء عبارة "إعادة دمج القوات المسلحة" الواردة في الفقرة ٣-١٩ (ب).

١٢ - وأوصت اللجنة أيضا بتأمين الانسجام بين الولايات والموارد والأهداف في تنفيذ ولايات حفظ السلام. وينبغي إدارة مهمة حفظ السلام على نحو فعال وكفء في كامل الأمم المتحدة، عن طريق التدابير المناسبة، بما في ذلك المساءلة والمسؤولية.

١٣ - وفيما يتصل ببعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، لاحظت اللجنة، وهي تضع في اعتبارها أن الاتفاق المتعلق بالجدول الزمني لتنفيذ اتفاقات السلام والامتثال لها والتحقق منها كان دليلا تفصيليا للتنفيذ بدءا من عام ١٩٩٧ وحتى نهاية عام ٢٠٠٠، وأن من المحتمل أن تستمر البعثة حتى نهاية عام ٢٠٠٠ لاحظت أنه وفقا للأنظمة والقواعد المعمول بها في الأمم المتحدة، وللأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ورصد أساليب التقييم، لم تدرج تحت هذا الباب موارد لكامل فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، لتمويل البعثة.

١٤ - ولاحظت اللجنة أن مسألة تقديم الموظفين بلا مقابل هي قيد النظر الفعلي من جانب الجمعية العامة، ولفتت انتباه الجمعية العامة إلى الحاجة الى استعراض كامل المسائل المتعلقة بتوفير الموظفين لإدارة عمليات حفظ السلام.

- - - - -